

الأمم المتحدة  
الجمعية العامة  
الدورة السابعة والأربعون  
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة  
الجلسة ١٢  
المعقودة يوم الجمعة  
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

الرئيس : السيد دينو (رومانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٢ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ،  
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

.../...

Distr. GENERAL  
A/C.5/47/SR.12  
22 December 1992  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج  
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة  
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع  
واحد من تاريخ نشرها الى :  
Chief of the Official  
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United  
Nations Plaza  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب  
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ١٠٢ من جدول الاعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/47/5 و Corr.1 المجلدات الاول والثاني والثالث) و Add.1-3 ، Add.4 ، Corr.1 و Add.5-7 ، Add.8 و Corr.1 ، A/47/315 ، A/47/460 ، (A/47/510 ، A/47/500

١ - السيد ميشال سكي (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن وفده يرحب باستجابة مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي لتعليقات وتقارير مراجعي الحسابات الخارجيين . وأعرب عن ثقته بأن المدير سيواصل الاعتماد على تعليقات مراجعي الحسابات الخارجيين بوصفها أداة من أدوات الادارة متطلعا الى ان يتلقى بيانات مستكملة عن التقدم المحرز . وأوضح أن المنظمات الاخرى يحسن بها أن تحذو حذو الشفافية التي دلت عليها برنامج الامم المتحدة الانمائي فيما يتعلق باستعراضات السياسات وادراك مدى الحاجة الى اتخاذ اجراءات .

٢ - وفيما يتعلق بالرفض المستمر من جانب بعض الوكالات ان تبرم مع برنامج الامم المتحدة الانمائي اتفاقات أساسية نموذجية للوكالة المنفذة وبتعليقات اللجنة الاستشارية للبرنامج بأن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة (المالية والميزانية) . ليست متحمسة لمتابعة المسألة في غياب توصية رسمية صادرة عن فريق مراجعي الحسابات الخارجيين ، تساءل عما اذا كان يتعين على اللجنة ان تنتظر ان يتصرف الفريق المذكور أو ما اذا كان بالامكان معالجة المسألة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة في الدورة الحالية .

٣ - وفيما يتصل بانخفاض معدل المراجعة الحسابية للمشاريع المنفذة وطنيا الذي أشارت اليه اللجنة الاستشارية ، أعرب عن أمله وفده إزاء حالة التقدم البطيء أحرز في تزايد الشمول بالمراجعة الحسابية معربا كذلك عن الشقة في ان التدابير سوف تتخذ لتبسيط الإجراءات مما لا يؤدي الى المزيد من اضعاف شمول المراجعة الحسابية .

٤ - وقال ان مراجعي الحسابات لاحظوا ان عددا كبيرا من المبالغ المقدمة ملفا تحت بند السفر ظل معلقا لاكثر من سنة ، وتساءل في هذا الصدد عما اذا كان برنامج الامم المتحدة الإنمائي يقوم عند منحه تلك المبالغ لحساب السفر باستعراض مركز المبالغ

(السيد ميشال سكي ،  
الولايات المتحدة الأمريكية)

المستحقة كي يضمن عدم دفع المزيد من تلك السفر لأي فرد قد يكون مدينا بمبالغ في بند السفر .

٥ - ومتابعة للحالة المشار إليها في التقرير المالي المتعلق بالبرنامج الإنمائي (A/47/5/Add.1 ، الفقرة ١١٢) فيما يتعلق بحادثة تنطوي على استخدام إحدى مركبات البرنامج الإنمائي لأغراض خاصة بواسطة زوجة موظف سابق في الأمم المتحدة ، تساءل عما إذا كان البرنامج الإنمائي سوف يأذن عادة باستخدام المركبات الرسمية في مثل هذه الظروف ، ثم استفسر عما إذا كان قد تم استرجاع السائق منذ ذلك الحين معرباً عن ثقته في أن السائق لن يطلب منه دفع مبالغ عن الأضرار التي لحقت بالمركبة ، وقال إن وفده يشارك بصفة عامة في القلق الذي أعرب عنه آخرون فيما يتعلق بالرقابة على الممتلكات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى مستوى المنظومة بأسرها .

٦ - ومضى يقول أن وفده يفهم أن البرنامج الإنمائي يستخدم عدداً من الموظفين المتقاعدين الذين ليسوا من بين رعايا الولايات المتحدة بمقتضى اتفاقات خبراء استشاريين لقاء أجور اسمية ، بغية تأمين سمات G-4 للأفراد ذوي الملة . وأوضح أن مثل هذه الممارسة تخالف أنظمة الهجرة إلى الولايات المتحدة وطالباً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم قائمة بجميع هؤلاء الأفراد .

٧ - وأعرب عن ترحيب وفده بتوضيح الحالة التي حددها مجلس مراجعي الحسابات ، التي تقاضى فيها موظف مبلغ ٨٠ ٠٠٠ دولار على مدى فترة أشهر ، رغم أن هذا الفرد لم يؤد أي خدمات للبرنامج الإنمائي ، وقال إن من الأهمية معرفة ما إذا كانت هناك أمثلة أخرى نمت إلى علم المجلس المذكور .

٨ - وخلص إلى القول أنه فيما يتعلق بالحالات الست للاجازة الخاصة بهاجر كامل التي أدت إلى دفع أكثر من ٧٢٠ ٠٠٠ دولار حتى نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، فهو يسأل عما كان مسؤولاً عن الإذن بالاجازة وما إذا كان الأفراد المعنيون سوف يساءلون مالياً .

٩ - السيد كنيغن (المملكة المتحدة) : تناول موضوع الترتيبات التعاقدية الجديدة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لموظفين بمقود قصيرة الأجل فقال إن اللجنة الاستشارية كانت قد أشارت في تقريرها (A/47/500) إلى تقديرات الميزانية

(السيد كنشن ، المملكة المتحدة)

المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (DP/1992/40) وإلى تقريره ذي الصلة (DP/1992/39) ، موضحا أن وفده يتمور أن من المهم أن يشير التقرير إلى جميع الوثائق ذات الصلة المقدمة إلى مجلس الإدارة وكذلك إلى المناقشة الواردة في المحاضر الموجزة لمجلس الإدارة .

١٠ - السيد كلافيجو (كولومبيا) : رحب بالمعلومات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالمراجعة الحسابية للمشاريع المنفذة وطنيا . وقال إن هذه الخطوة من جانب البرنامج الإنمائي نحو الأخذ بنهج قائم على البرامج سوف تنطوي على تغييرات في النهج المناظر في مراجعة الحسابات ، وسوف تتيح المزيد من مشاركة الحكومات . وأعرب عن رغبته في أن يعرف إلى أي حد أحرز البرنامج الإنمائي تقدما في النظر في التعديلات التي سوف يستلزمها الأمر من ناحية المراجعة الحسابية ذات الأساس البرنامجي ضمن سياق المشاريع المنفذة وطنيا .

١١ - السيدة شام بو (منظمة الأمم المتحدة للطفولة/اليونيسيف) : في معرض الرد على أسئلة الوفود قالت إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وكذلك الوكالات الأخرى ، تقدم بدلات رواتب وغيرها من الحوافز إلى موظفي الحكومات في الأنشطة البرنامجية ، وأن اليونيسيف توافق على أن ثمة حاجة للأخذ بسياسة متسقة في هذا الصدد . وأنسب محفل للنظر في هذه المسألة هو الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات . وقالت إن ثمة فريقا عاما قد تم تشكيله لمعالجة المسألة بغية الاتفاق على نهج مشترك من شأنه أن يفضي إلى الوضوح والإنصاف والتناقص في تقديم الدعم للموظفين الحكوميين .

١٢ - وفيما يتعلق بمهمة المراجعة الداخلية للحسابات في اليونيسيف أشارت إلى ما تم مؤخرا من جانب مدير اليونيسيف من إيضاح الأهداف والسلطات والمسؤوليات بالنسبة للمراجعين الداخليين للحسابات ، مع تذكير مكاتب اليونيسيف بأنها مسؤولة عن اتخاذ إجراءات تصحيحية فعالة استجابة إلى توصيات المراجعة الداخلية للحسابات . وأوضحت أيضا أن اليونيسيف أنشأت لجنة رفيعة المستوى للمراجعة الداخلية للحسابات لاستعراض تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة ما يتخذ من إجراءات تصحيحية ، وأن الوكالة تولي أهمية أيضا إلى توصيات المراجعين الخارجيين للحسابات ، ثم ذكرت أن اليونيسيف شغلت حاليا جميع وظائف المراجعة الداخلية للحسابات في ملاكها .

(السيدة شام بو)

١٣ - وفيما يتصل بالرقابة على الممتلكات غير المستهلكة ، قالت إن اليونيسيف تلقت حاليا قائمة جرد مادية لمطابقة الممتلكات غير المستهلكة من جميع مكاتبها ما عدا مكتبا واحدا ، وأن توجيهها محاسبيا صدر لوصف إجراءات إعداد التقارير لشراء هذه الممتلكات والتصرف فيها . وابتداء من فترة السنتين الحالية ، فلسوف تظهر قيمة الممتلكات غير المستهلكة بوصفها حاشية على البيانات المالية لليونيسيف . كما أن من المقرر إصدار أحدث طبعة للنظام العالمي للدعم الميداني ، المستخدم لرصد حالة البرامج والنفقات ذات الصلة ، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر .

١٤ - وأوضحت أن اليونيسيف توافق على أهمية المساءلة المالية ، وأشارت في هذا الصدد إلى الدعوة الصادرة مؤخرا إلى جميع الموظفين من المدير التنفيذي بدعم الفريق العامل المعني بالمساءلة المالية الذي أنشأته الوكالة . وقالت إن الفريق العامل يعكف على استعراض عمليات الرقابة المالية القائمة وكذلك هيكل المنظمة وعمليات التفويض ، ووضوح السلطات والمسؤوليات والإجراءات النظامية ومدى كفاءة القواعد والنظم المالية . وهدف هذا الفريق هو التحديد الواضح للالتزامات المساءلة الخارجية وتغويض السلطة المالية في إطار الوكالة . وذكرت أن مستوى الإدارة العليا في اليونيسيف ملتزم تماما بتحسين المساءلة المالية ، على أن النهج اللا مركزي والقطري الذي تأخذ به اليونيسيف ينطوي على تحديات خاصة فيما يتعلق بالرقابة المالية والإدارية وتلك أولوية عليا على مستوى المنظمة بأسرها .

١٥ - السيدة هنكين (صندوق الأمم المتحدة للسكان) : ذكرت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان تلقى رأيا مشروطا لمراجعة الحسابات في الدورة السادسة والأربعين وكذلك في دورات سابقة بأنه لم يقدم بيانات مراجعة حسابيا عن النفقات البرنامجية من جميع وكالاته المنفذة . وقد كانت هذه المسألة مشار اهتمام كبير من الصندوق الذي يسعى إلى أن يتم في المواعيد المناسبة تقديم شهادات وبيانات المراجعة الحسابية للنفقات من الوكالات المنفذة بالأمم المتحدة . وقد امتثلت جميع الوكالات المتخمة إلى طلبات الصندوق باستثناء وكالة واحدة طلبت تمديدا إلى منتصف عام ١٩٩٣ نتيجة لمعوقات تصادفها في الارتقاء بنظمها المحاسبية التي تستخدم الحاسوب . وكما لاحظ مجلس مراجعي الحسابات ، فإن نسبة النفقات التي تسنها قرائن مراجعة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ بلغت ٨٢ في المائة وهو رقم يمثل تحسنا كبيرا عن السنوات السابقة . ولقد كان رقم السنتين جديرا بأن يصل إلى ١٠٠ في المائة لو تسنى للوكالة ذات الصلة تقديم بياناتها .

(السيدة هنكين)

١٦ - وفيما يتعلق بالطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٦ بأن تبصر الوكالات المنفذة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقات أساسية نموذجية للوكالات المنفذة مما يوفر المساواة الملائمة ، أوضحت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد اقترح على مجلس الإدارة اعتماد نظام جديد يسير على نمط الانظمة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ويحكم الاتفاقات المبرمة بين صندوق السكان ووكالات الأمم المتحدة المعينة بوصفها وكالات منفذة ، وقد وافق مجلس الإدارة لاحقا على النظام الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان .

١٧ - وطبقا للفقرة ١٧ (ب) من القرار ١٨٣/٤٦ فيما يتعلق بتقديم تقارير من جانب الموظفين على أساس من السرية عن أي استخدام غير ملائم للموارد ، أوضحت أن الصندوق كتب إلى جميع موظفيه عن هذا الموضوع وما برح يحث المكاتب الميدانية للصندوق على الترتيب لإجراء عمليات منتظمة لمراجعة الحسابات ، وطلب إجراء مراجعات حسابية أو استعراضات تنظيمية خاصة إذا ما توافرت دلائل على وجود أي أخطاء ، كما يشجع الموظفين الميدانيين على تقديم تقارير عن هذه الحالات إلى الممثل المحلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أو تقديمها على أساس من السرية إلى المقر . وعلى نحو ما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات ، يتم تعزيز الرقابة على الممتلكات المسندة إلى أي وكالة منفذة وقد أدرج الموضوع في نصوص الاتفاقات المبرمة بين الصندوق ووكالات الأمم المتحدة المعينة بوصفها وكالات منفذة .

١٨ - ومضت تقول إن ممثلي كندا والسويد تساءلا عن أهمية دور مستوى الإدارة العليا في أنشطة مراجعة الحسابات لصندوق الأمم المتحدة للسكان . موضحة أنه أحرز تقدم كبير منذ أشار مراجعو الحسابات هذه المسألة : تجرى بانتظام مناقشة تقارير مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية على مستوى اللجنة التنفيذية وتتخذ إجراءات تصحيحية عاجلة عند الاقتضاء ؛ كما تناقش توصيات المجلس في الاجتماعات الإقليمية مع موظفي الميدان وفي جميع اجتماعات الإحاطة للممثلين والمديرين القطريين ؛ بالإضافة إلى مناقشات جرت مع شعبة استعراض مراجعة الحسابات والمراجعة الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فيما يتم حاليا تنفيذ الخطط الناتجة بالنسبة لأنشطة مراجعة الحسابات الداخلية في الصندوق . ولا يزال البرنامج الإنمائي يزاوّل هذه الأنشطة ولكن التعيين بدأ بالنسبة للوحدة الجديدة لمراجعة الحسابات الداخلية في الصندوق .

(السيدة هنكين)

١٩ - وعن مسألة أنشطة المندوبيين الاستثنائية ، أشارت إلى أن عمليات الرقابة الداخلية يتم تعزيزها فيما يتعلق بنفقات المشاريع والامتثال للاتفاقات ذات الصلة . أما حالة زيادة الإنفاق في صندوقين استثنائيين التي لاحظها مراجعو الحسابات فقد نجمت عن تأخيرات في تسجيل إيرادات الصندوقين .

٢٠ - وتطرق إلى القول بأن الصندوق أوضح أن خدمات الاشتراء لحكومة ما ينبغي أن تتم على أساس قانوني سليم وقد استشار الصندوق الشعبة القانونية العامة فيما يتعلق بالخطوات الواجب اتخاذها . وسوف يوقع اتفاقات رسمية مع الحكومات المعنية ويضفي تعديلات على أنظمتها المالية بالنسبة للدورة التالية لمجلس الإدارة . وبموجب إحدى هذه القواعد الجديدة لا يمكن تقديم خدمات الاشتراء إلا على أساس السداد الكامل مقدما .

٢١ - وأردفت قولها إن إسقاطات الإيرادات سيتم استعراضها تنازليا لضمان حسن الإدارة المالية للبرامج ، موضحة أنه تم الأخذ بنهج متحفظ في الأعمال المقررة في هذا المجال . وسوف يُحافظ على التوازن اللازم بين النفقات الإدارية والبرنامجية حيث ستظل النفقات الإجمالية مسايرة للموارد .

٢٢ - وأوضحت أن الصندوق لم يعلق على الفقرة ١٤ (ب) من القرار ١٨٣/٤٦ المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لتمييز النفقات . وإذا كان الصندوق قد بدأ في واقع الأمر بمعالجة المسألة قبل إشارتها في الجمعية العامة . وقد وافق مجلس الإدارة على بعض المبادئ التوجيهية الجديدة في قراره ٢٥/٨٦ . كما قام الصندوق في الآونة الأخيرة بتنفيذ مبادئ توجيهية محددة أخرى تتعلق على سبيل المثال بالسفر لأغراض رسمية . وقد عولجت هذه المبادئ في الوثيقة DP/1991/35 وفي قرار المجلس ٣٧/٩١ . وقد صدرت في الوثيقة DP/1991/37 سياسة عن تمييز تكاليف المنشورات المتعلقة بالبرامج ودعم البرامج والتكاليف الإدارية وقد أيدها المجلس في قراره ٣٦/٩١ . وترى الإدارة أنها بهذا قد امتثلت لقرار الجمعية العامة .

٢٣ - وخلصت إلى القول بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان يدرك بأن المتابعة السليمة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات سوف تؤدي إلى الأخذ بأسلوب أفضل في الإدارة واستخدام الموارد وأن مديري الصندوق مسؤولون عن كل مرحلة من مراحل العمليات ، كما أن الصندوق يحدوه الأمل بأن يكون قد استجاب إلى عوامل القلق التي أعربت عنها الوفود .

٢٤ - السيد روميرو بيريز (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) : قال إن تقرير مجلس مراجعي الحسابات أبرز وجود مخالفات وسلبات نشوب الرقابة المالية والرمصد البرنامجي وترجع إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإلى شركائها التنفيذيين على السواء . وأكد أن المفوضية أخذت هذه الاستنتاجات مأخذ الجد الشديد وقد بدأت بالفعل استجابات حاسمة في هذا الصدد . وقال إن طبيعة العمل والظروف التي يتعين أن تعمل في ظلها المفوضية وشركاؤها جعلت الطرفين معرضين إلى الاستغلال والقصور . إلا أن المفوض السامي ذكر مؤخرا في اللجنة التنفيذية أن مكتبه سوف ينظر باستمرار في طرق تحسين إدارة واستخدام موارد المفوضية ، التي عقدت عزمها على تصحيح الأخطاء بما في ذلك حالات سوء الإدارة والتدليس التي أشار إليها ممثل الولايات المتحدة .

٢٥ - ومضى يقول إن المفوضية تقوم بتحسين الإجراءات وعمليات الرقابة للكشف عن الأخطاء مما يخلق مناخا من الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد . وهي تسعى كذلك إلى تعزيز مهاراتها البرنامجية ، فضلا عن تصميمها على أن يقترن تحسين المساءلة المالية بتحسين في تنفيذ البرنامج . وأوضح أن المفوضية أنشأت وظيفتين لمفتش إداري مسؤول عن الحيلولة دون وقوع مخالفات ، كما أنها تتابع مع الامانة العامة للأمم المتحدة مسألة إنشاء وحدة خاصة في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في جنيف بغية الحصول على تغطية كاملة لمراجعة الحسابات وهو ما تحتاجه المفوضية حاليا ، كما أنها فضلا عما تواصله من تعيين موظفين أقدم للنواحي المالية والتقنية والإدارية لترقية مهارات المفوضية مع مواصلة التدريب الداخلي للموظفين الإداريين الذين تسمى الحاجة إليهم .

٢٦ - السيد نيوا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) : قال ، في معرض رده على الأسئلة التي وجهها ممثل الولايات المتحدة ، إن مجلس الإدارة قد وقع اتفاقا أساسيا موحدا للوكالات المنفذة مع منظمة الصحة العالمية وسيوقع اتفاقا مع منظمة العمل الدولية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ، وإن المفاوضات مستمرة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . وفيما يختص بتعليقات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٦٥ من تقريرها ، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه ينتظر توصية رسمية من فريق مراجعي الحسابات الخارجيين .

٢٧ - وأضاف أن معدل مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنيا كان ثابتا عند نحو ٧٠ في المائة ، وأن الإجراءات المبسطة لن تضعف من مراجعة حسابات المشاريع الجديدة . ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ تدفع ملف السفر بنسبة ٨٠ في المائة



(السيد نيو)

من مبلغها الإجمالي ؛ وجرى إحراز تقدم في تصفية السلف وتخضم المبالغ المستحقة من مرتبات الموظفين المعنيين . وأوضح أنه لا يمكن تقديم المزيد من التفاصيل عن الحادثة التي اشتركت فيها مركبة من مركبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . أما مسألة الرقابة على الممتلكات فكانت قيد الاستعراض وتستدر مبادئ توجيهية منقحة قبل نهاية عام ١٩٩٢ .

٢٨ - وتابع كلمته قائلا إن بعض الموظفين المتقاعدين قد قدموا فعلا خدماتهم كخبراء استشاريين بمعدلات إسمية ولكنهم جميعا قدموا فعلا خدمات مفيدة . وأضاف أن عدد هذه الحالات ضئيل ، وستقدم تفاصيل محددة الى وفد الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بالموظف الذي دفع له ٨٠ ٠٠٠ دولار دون أداء أي خدمات ، يجب أن نتذكر أن البرنامج يوظف نحو ٨ ٠٠٠ موظف وخبير في ١١٠ بلدان . ومن المحتمل أن تنشأ حالات يلزم فيها استيعاب الموظفين على أساس مؤقت . وتوجد حاليا ١٠ من هذه الحالات . وسيجري التصرف في معظمها في عملية تعيين المهام السنوية الوشيكة . ولا يعني المركز المؤقت أن الموظفين المعنيين لا يقدمون أي خدمات . وفي غضون السنوات الـ ١٠ الماضية كان هناك أقل من ١٠ حالات من الإجازات الخاصة بأجر كامل وكلها تتصل بموظفين ذوي شأن كبير وكلها لمصلحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه التحديد . ولم يتخذ المسؤولون الذين يتولون التصديق أي اجراء غير سليم .

٢٩ - واختتم كلمته قائلا إن الوثائق المرجعية التي طلبها ممثل المملكة المتحدة فيما يتعلق بالترتيبات الجديدة للخبراء هي DP/1992/40 ومقرر مجلس الإدارة ٢٧/٩٢ . ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يزود ممثل كولومبيا بتفاصيل الإجراءات الجديدة لمراجعة حساب اعتمادات البرامج .

٣٠ - السيد ميشال مكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أعطى انطبعا بأن الحالات الست التي منحت فيها إجازات خاصة بأجر كامل تدخل ضمن نطاق النظام الأساسي ، ولكن الفقرة ١٧٧ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/47/5/Add.1) تعطي انطبعا مناقضا . وتساءل هل يوجد أي فرق في وجهة النظر المتعلقة بالمسألة بين المجلس وإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

(السيد ميشال سكي ،  
الولايات المتحدة الأمريكية)

٣١ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لاحظت ، في الفقرة ١٢٢ من تقريرها ، انخفاضاً في معدل تنفيذ برامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٩ في المائة في عام ١٩٩١ . وقد حدثت أيضاً زيادة في سيولة البرامج . وتساءل هل يشير هذا إلى وجود مشاكل خطيرة في إدارة البرامج لم يناقشها المجلس أو اللجنة الاستشارية في تقريريهما .

٣٢ - وأعرب عن عدم اقتناع وفده بأنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو أية وكالة أخرى أن تنظر في ممارسة تقديم مدفوعات تكميلية للموظفين الحكوميين الذين يعملون في مشاريع الأمم المتحدة . وأعرب عن تفهم وفده لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع غيره من الوكالات على تصميم نهج مشترك ، ولكنه يرى أن اللجنة ينبغي أن تواصل النظر في المسألة في المشاورات غير الرسمية . وينبغي أيضاً لمجلس مراجعي الحسابات أن يدرس هذه الممارسة .

٣٣ - وتابع كلمته قائلاً إن الإجراء الذي اتخذته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين شمول مراجعة الحسابات الداخلية يبعث على التشجيع ولكن ما زالت هناك أوجه قصور خطيرة مماثلة لتلك الموجودة في الأمانة العامة للأمم المتحدة . وأعرب عن أمل وفده في أن يلبي الإجراء المذكور الشاغل الذي أعرب عنه المجلس . وميدري الوفد نفسه كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة كي يضمن أن مساهمات الولايات المتحدة في البرامج تستخدم استخداماً سليماً .

٣٤ - السيد كنتشين (المملكة المتحدة) : أشار ، فيما يتعلق بمسألة سيولة البرامج في اليونيسيف ، إلى أن اللجنة الاستشارية قد أعربت ، في الفقرة ١٢٤ من تقريرها ، عن اتفاقها مع توصية المجلس بأنه ينبغي لليونيسيف أن تعيد تقييم مياصاتها المتعلقة بالسيولة . وأضاف أن وفده يود أن يعرف مدى التقدم المحرز في عملية إعادة التقييم هذه وهل سيقدم تقرير عن الموضوع إلى الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي لليونيسيف .

٣٥ - السيد أور (كندا) : تساءل هل يمكن لممثل اليونيسيف أن يحدد المبلغ المدفوع كرواتب وبدلات ، في أثناء فترة المحاسبة الأخيرة ، إلى الموظفين الحكوميين الذين يعملون في الأنشطة البرنامجية .

٣٦ - السيد سبانز (هولندا) : عبر عن سروره لسماعه أن إسقاطات الإيرادات في صندوق الأمم المتحدة للسكان ستنقح بغية جعلها أكثر واقعية . وأعرب عن أمله في أن يمكن تقديم رأي غير مقرون بتحفظات عند مناقشة مراجعة الحسابات في المرة المقبلة . وأعرب عن ترحيبه بالنتيجة الناجحة للمشاورات التي أجريت بين المجلس التنفيذي لليونسيف والامانة العامة للأمم المتحدة وأعرب عن أمله في أن تساعد التحسينات المدخلة على إجراءات الميزنة وشؤون الموظفين في تحسين الإدارة عموما .

٣٧ - السيدة هينكن (صندوق الأمم المتحدة للسكان) : قالت إنه سيبدل كل جهد ممكن كيما تتفق تقديرات الإيرادات مع التبرعات المتوقعة . وأعربت عن أملها أيضا في أن يمكن تقديم رأي غير مقرون بتحفظات عند مراجعة الحسابات مستقبلا .

٣٨ - السيد بودوت (المراقب المالي بالنيابة) : قال ، في معرض رده على الأسئلة التي أثيرت في أثناء المناقشة ، إن عددا من الوفود قد أعرب عن القلق بسبب الزيادة في النفقات على المخصصات والتي وصلت إلى ٢٨ مليونا من الدولارات . وبالرغم من أن هذا الرقم يعادل أقل من ٢ في المائة من مجموع الميزانية فإنه مازال يعتبر رقما مرتفعا بصورة غير مقبولة . والسبب الرئيسي في زيادة النفقات على المخصصات هو التضخم الذي كان أعلى من المتوقع . وبالإضافة إلى ذلك ، لم يمكن التحكم في بنود إنفاق معينة أو مراقبتها على النحو السليم . وكانت هناك تكاليف إضافية للرواتب تجاوزت سيطرة الامانة العامة نتيجة للزيادات القانونية في الرواتب التي وافقت عليها الجمعية العامة والنفقات الناجمة عن النقل المؤقت للموظفين في العراق واثيوبيا . وبناء على توصية اللجنة الاستشارية خصمت الجمعية العامة حاليا ١٥ مليونا من ٢٨ مليونا من الدولارات وأعطت إذنا بالنسبة للمبلغ المتبقي وقدره ١٣ مليونا من الدولارات .

٣٩ - وأضاف أن ، الإدارة تعرضت ، في بداية عام ١٩٩٢ ، لقيود بسبب التزامات نفقات قدرها ١٣ مليونا من الدولارات جرى تكبيدها فعلا في نهاية عام ١٩٩١ . وبالرغم من أن هذه الالتزامات كان لا يمكن تجنبها فقد صدرت تعليمات دقيقة في نهاية عام ١٩٩١ لضمان ألا تتكبد نفقات جديدة . وقد ووجهت مصاعب في مراقبة ومتابعة بنود الإنفاق وبالرغم من إحراز بعض التقدم ، فشمة حاجة إلى مراقبة أدق بشأن إصدار أذون بالنفقات .

٤٠ - وتابع كلمته قائلا إن وفودا كثيرة قد طلبت تعزيز المراجعة الداخلية للحسابات ومواردها من الموظفين وقد أشارت أسئلة بشأن دورها واستقلالها .

(السيد بودوت)

ويوجد الآن ٦٢ وظيفة في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ، من بينها ثلاث وظائف من الفئة الفنية أضيفت في أثناء عام ١٩٩٢ وممولة من موارد خارجة عن الميزانية ومن حساب دعم عمليات حفظ السلم . وفي السنوات الأخيرة ازدادت موارد الشعبة لمواجهة مسؤولياتها المتزايدة . وإذا ظهرت حاجة إلى مزيد من الموارد من الموظفين فيمكن توفيرها عن طريق إعادة توزيع الوظائف داخل إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية . ولاحظ أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وحدة قائمة بذاتها وتحتفظ باستقلال في مهامها . وفيما يتعلق بالحاجة إلى الرقابة الوقائية الفعالة التي ذكرها ممثل كندا ، أعرب المتكلم عن موافقته على أنه ينبغي تحقيق توازن مناسب بين مهام المراجعة الداخلية للحسابات ، في حد ذاتها ، والحاجة إلى عمل مراجعي الحسابات كمستشارين بغية تجنب المشاكل الممكنة . واعترف أيضا بالحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لمتابعة توصيات مراجعة الحسابات .

٤١ - وفيما يتعلق بإدارة شؤون الموظفين أعلن أنه قدم عدد من التعليقات بشأن دفع الاستحقاقات والبدايات مما يمثل جزءا هاما من تكاليف الموظفين ويلزم إدارتها بإنصاف مع التماس تجنب الخطأ وإساءة الاستعمال . وتتمثل المشكلة الرئيسية في أن إدارة المنظومة تعتمد إلى حد كبير على كثافة العمل والحل الوحيد هو وضع نظام يعتمد بالكامل على الحاسوب .

٤٢ - ومضى يقول وفيما يتعلق بمسألة الاستعانة بالخبراء الاستشاريين والخبراء فإن الأمانة العامة ملتزمة تماما بالمبدأ الذي كرر تأكيده في الفقرة ٢٩ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/47/500) بعدم الاستعانة بالخبرة الفنية الخارجية إلا في حالة الافتقار إليها داخليا . وعموما فإن الإذن بتوظيف الخبراء الاستشاريين يصدر عن إدارة تنظيم الموارد البشرية ، وكل إدارة مسؤولة عن تأكيد إنجاز المهام . ويجري الآن التحقيق في حالات محددة من إساءة الاستعمال المزعوم استجابة للطلب المقدم من اللجنة الاستشارية .

٤٣ - وبالنسبة لمسألة المشتريات ، أوضح أن القاعدة المتبعة هي أنه لا تطرح في عطاءات إلا المشتريات التي تتجاوز قيمتها ٢٠ ٠٠٠ دولار . وفي الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ جرى إصدار ما مجموعه ١٠ ٠٦٣ أمر شراء منها ١ ١٦٨ تنطوي على مبالغ تزيد على ٢٠ ٠٠٠ دولار ومن ثم خضعت لعملية المزايدة التنافسية . وفي الواقع فإن

(السيد بودوت)

٥٠ في المائة من تلك الأوامر قد منحت عن طريق عملية المزايدة . وقد حددت في النظام المالي الاستثناءات المسموح بها لقاعدة المزايدات التنافسية وتضمنت شراء الأدوية واللوازم الطبية ، وهي حالات لا يتوافر فيها إلا مصدر واحد للمنتج أو حالات الطوارئ العامة .

٤٤ - وأردف قائلاً وبالنسبة لإدارة الممتلكات قال إنه أثيرت أسئلة بشأن تعريف الممتلكات غير القابلة للاستهلاك وإن عددا من الوفود يرى أن السياسة الحالية مفرطة في التساهل . وتتمثل الممارسة الراهنة في أن البنود التي تقل تكلفتها عن ١ ٥٠٠ دولار وتبلغ مدة صلاحيتها للخدمة خمس سنوات أو أكثر تعتبر قابلة للاستهلاك . وقد جرى جرد مادي شامل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ويجري حالياً اتخاذ خطوات لنقل المسألة عن الممتلكات غير القابلة للاستهلاك إلى مختلف الإدارات والمكاتب المعنية . وقد أحيط علماً بتوصية اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي تعيين مكتب مسؤول عن حفظ جميع وثائق عقود ملكية العقارات التي تمتلكها الأمم المتحدة .

٤٥ - وأعرب عن موافقته ، فيما يتعلق بمسألة إدارة النقد وسياسة الاستثمار ، بأن توجد حاجة إلى سياسة رسمية لتقديم توجيهات واضحة بالنسبة لقرارات الاستثمار . ولاحظ ، في معرض رده على الملاحظات المتعلقة بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) من جانب ممثل الولايات المتحدة ، أن الإدارة ليس لديها في الوقت الحالي ولاية بإغلاق المعهد دون اتخاذ الجمعية العامة لقرار واضح حيث أنها قررت أن تبقى المسألة قيد الاستعراض . ولذا فإن على الإدارة أن تبذل الحد الأدنى الضروري للإبقاء على اليونيتار . ومن المقرر تقديم تقرير إلى الجمعية العامة يشتمل على مقترحات واضحة بشأن الديون المستحقة من اليونيتار للأمم المتحدة ولمسألة إبقاء المعهد مفتوحاً .

٤٦ - وأعقب ذلك بقوله إنه سيمدر قريباً تقريراً عن مسألة معايير المحاسبة (A/47/443) وإنه يظهر تصميم جميع الهيئات المعنية على الأخذ بهذه المعايير في أقرب وقت ممكن .

٤٧ - وأشار إلى أنه باستثناء الرقابة على الميزانية فإن حلول معظم المشاكل المشار إليها بسيطة من الناحية التقنية ولا تتطلب إلا مجرد الأخذ بعمليات ومواقف سليمة

(السيد بودوت)

داخل المنظمة . وستؤدي الابتكارات التقنية إلى إحراز تقدم في كثير من المجالات ولكن في حالات أخرى توجد ثمة حاجة إلى إدخال تحسينات على نظام المعلومات . وبغية متابعة التوصيات التي تقدمها الجمعية العامة في قراراتها اقترح أنه ينبغي لإدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية أن تصدر مذكرة تبين الإجراء المقرر اتخاذه لتنفيذ التدابير المطلوبة في النتائج التي توصلت إليها عملية مراجعة الحسابات الخارجية .

٤٨ - السيد ميشالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إنه بالرغم من أن وفده لا يشك في صدق وتغاني الموظفين بوجه عام ، إلا أنه قرأ تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/47/5 ، المجلد الأول) ، ببالغ القلق . فقد ظهر من جديد العديد من المشاكل المشار إليها في التقارير السابقة ، كما أن النظم الموضوعة للحيلولة دون التجاوزات لا تبدو كافية .

٤٩ - ووفقاً للتقرير ، لم يخصص لعمليات حفظ السلم سوى ثلاث وظائف داخل شعبة مراجعة الحسابات الداخلية . وحيث أن المعدل السنوي للانفاق على هذه العمليات يتجاوز بليون دولار ، يود وفده أن يعرف سبب قلة هذا العدد . وفيما يتعلق بمركز المدير السابق لأمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، سأل عن سبب اتخاذ الترتيب الخاص المشار إليه ، وما إذا كان أجر الشخص المعني لا يزال يدفع من الصندوق الاستثماري ذي الصلة . وكرر الاعراب عن الطلب الذي قدمه وفده للحصول على قائمة بالموظفين المتقاعدين المستخدمين بعقود مؤقتة وعقود قصيرة الأجل للاستشارة . كما أنه سيكون ممكناً لو حصل على قائمة بالموظفين المتقاعدين المستخدمين كخبراء استشاريين برسم رمزي والذين يحتفظون بتأشيرة G.4 .

٥٠ - وفيما يتعلق بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، يود وفده أن يعرف لماذا أذنت اللجنة الاستشارية بمبلغ كبير ، دون موافقة الجمعية ، لشراء الممتلكات . فوفده ليس على علم بأي مناقشة دارت حول المسألة في اللجنة الخامسة أو بأي وثائق قدمت إليها لشرح تفاصيل الصفقة .

٥١ - وتشير الفقرات من ٩٩ إلى ١٠٢ من التقرير عن الأمم المتحدة (A/47/5 ، المجلد الأول) إلى إدارة الصندوق الاستثماري للطوارئ لمالغ أفغانستان ، الذي يتلقى تبرعات نقدية وعينية على السواء . وسأل عما إذا كان الصندوق قد أخذ في اعتباره النتائج

(السيد ميشال سكي ،

الولايات المتحدة الامريكية)

التي توصل اليها المجلس ، وخاصة الافتقار الى نظام فعال لمراقبة المخزون . وهذا يعني ان التقصير في المحاسبة أدى الى تحويل تبرعات عينية .

٥٢ - وتشير الفقرات من ١٧٣ الى ١٧٤ من التقرير الى الموظفين بمرتبات أعلى من رتب وظائفهم . وسأل عما اذا كانت الممارسة المشار اليها موجودة في جنيف فحسب ، وما اذا كان مجلس مراجعي الحسابات قد اتخذ خطوات لاستقصاء امكانية وجود ترتيبات مماثلة في نيويورك . ويود وفده الحصول على تأكيد بأن الممارسة غير شائعة في الامانة العامة بأكملها . كما يود وفده الحصول على مزيد من المعلومات عن "رتب الاداء الجيد" وعن عدد الرتب الاضافية من هذا القبيل التي منحت .

٥٣ - وتشير الفقرة ٢٢٩ الى مشكلة المناقصات غير التنافسية . وتتضمن نما مفاده أن الادارة لم تستطع أن تقدم تفسيراً لنسبة ٢٨ في المائة المتبقية خلال مراجعة الحسابات بسبب نقل المكتب" . ويود وفده أن يعرف العلاقة التي يمكن أن تكون قائمة بين نقل المكتب وعدم وجود وثائق عن ما يزيد على ربع العقود المبرمة . كما يود أن يعرف ما جرى القيام به إزاء المدفوعات الزائدة المقدمة الى إحدى شركات اللوازم المكتبية ، وما اذا كان تم استقصاء الحالة وثبت أنها حالة استثنائية أو ممارسة واسعة الانتشار .

٥٤ - ثم تطرق الى البيانات المالية لصندوق معادلة الضرائب (A/47/5) ، المجلد الاول ، (الجدول ٢-٣) . وقال إنه يلاحظ من بيان الإيرادات والنفقات لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ أن الولايات المتحدة قد صددت مبلغاً مقداره ٧٨٦ ٥٩٢ ٩٠ دولاراً ، وهو مبلغ يتجاوز مجموع النفقات في ذلك العمود . وعليه فقد زاد الرصيد في صندوق معادلة الضرائب في عمود الولايات المتحدة إلى أكثر من ١٢ مليون دولار . ويبين العمود المعنون "الدول الاعضاء الاخرى" مبلغاً يناهز ٢٥٦ مليون دولار بوصفه الاقتطاعات الالزامية الفعلية من مرتبات الموظفين في اطار الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . بيد أن المبالغ الممنوحة للدول الاعضاء الاخرى في هذا الصدد لم تبلغ سوى حوالي ٢٣١ مليون دولار ، وبذلك تبقى الزيادة في الإيرادات على النفقات تناهز ٢٥ مليون دولار . وفي بيان الأصول والخصوم في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ (الجدول ٣ - ٢ ، ثانياً) ، هناك فائض في عمود "الدول الاعضاء الاخرى" بمقدار ١٦,٩ مليون دولار . وتساءل عن سبب كبر هذا الفائض ، إذ أن المبالغ المردودة الى

(السيد ميشال سكسي ،  
الولايات المتحدة الأمريكية)

الموظفين لتغطية الضرائب المدفوعة الى دول أخرى غير الولايات المتحدة هي مبالغ ضئيلة . ويبدو أن المنظمة احتفظت بالأموال دون وجود أي غرض معين .

٥٥ - ومن ناحية أخرى ففي عمود "الدول الاعضاء الاخرى" أيضا ، وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإشراف على الاستفتاء في الصحراء الغربية ، تظهر الإيرادات المتلقاة من الدول الاعضاء الاخرى على أنها تبلغ ٦٠٠ ٥١٠ دولار بينما تظهر المبالغ المقيّدة للدول الاعضاء الاخرى بشأن تلك البعثة بوصفها تبلغ ٧٧٧ ٢٠٨٨ دولار . ويود وفده أن يعرف سبب عدم التوازن هذا ، وما إذا كان هناك حالات أخرى مماثلة من عدم التوازن في الحسابات الأخرى لعمليات حفظ السلم .

٥٦ - وهو يدرك أن القضايا التي يسترعي إليها الاهتمام هي قضايا تقنية نوعا ما ، ولكنه أشار إلى أن وفده قد تحدث في لجنة البرنامج والتنسيق عن وجود ضرورة حقيقية لأن تفهم اللجنة الخامسة مفهوم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين ، وكيفية تنفيذه ، وكيفية تشغيل صندوق معادلة الضرائب . وفي بيان الإيرادات والخصوم (الجدول ٣ - ٢ ثانيا) في عمود "المجموع" لعام ١٩٩١ ، يرد مبلغ يناهز ٤٤ مليون دولار بوصفه مستحقا من الصندوق العام للأمم المتحدة . وهو يعتبر أن ذلك يعني أن الأموال أُقرضت إلى الصندوق العام من صندوق معادلة الضرائب . وإذا صح الجدول ، فهناك حوالي ٢٨ مليون دولار من هذا القرض هي أموال ساهمت بها الولايات المتحدة وهناك حوالي ١٧ مليون دولار اقترضتها الدول الاعضاء الاخرى . ولا يستطيع وفده أن يفهم كيف يمكن أن يكون الوضع على هذه الحالة . ولما كانت البلدان الأخرى غير الولايات المتحدة لا تطلب من مواطنيها سداد ضرائب الدخل عن مرتباتهم من الأمم المتحدة فليس هناك ضرورة لإقامة توازن في حسابها في صندوق معادلة الضرائب .

٥٧ - وتطرق إلى تقرير الأمين العام عن "تدابير لتسهيل قيام الموظفين بالإبلاغ عن أي استخدام غير ملائم لموارد المنظمة ، والضوابط الداخلية المتصلة بدفع البدلات والاستحقاقات ، والجهود الرامية إلى استرداد ما لم يسترد من المبالغ الزائدة المسددة عن ضرائب الدخل (A/47/510) ، فقال إن وفده يشعر بخيبة أمل إزاء استجابة الأمين العام لما طلبته الجمعية من معلومات عن تنفيذ نظام الإبلاغ السري . ويعتقد وفده أنه يمكن تنفيذ النظام بطريقة تكفل حماية حقوق كل من المشتكين والموظفين المتهمين باستخدام غير المناسب لموارد المنظمة . ويأمل وفده أن اهتماماته ستؤخذ



(السيد ميشال سكي ،  
الولايات المتحدة الأمريكية)

في الاعتبار عندما يطرح الأمين العام اقتراحه بشأن إنشاء وظيفة المفتش العام . وبالرغم مما خلص إليه الأمين العام من أن الأنظمة والقواعد القائمة كافية ، فإن تقرير مجلس مراجعي الحسابات يدل على وجود فجوات وفرص للتجاوز .

٥٨ - وعلى سبيل المثال ، جاء في الفقرة ٣٠ من تقرير الأمين العام أنه إذا لم يقدم الموظف الوثائق المطلوبة لتأييد المطالبة بمنحة التعليم قبل الموعد المحدد ، فإنه يتم استعادة مبالغ الدفعات المقدمة . بيد أن الفقرة ١٩٠ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات تشير إلى أن كثيرا من الموظفين لا يقدمون الوثائق المناسبة . غير أن وحدة البدلات والاستحقاقات لا تطالب بالامتثال للشروط أو وقف استحقاقات الموظفين المعنيين . فهناك إذن قراءتان مختلفتان للحالة : إن الإدارة تدعي أن جميع الأنظمة يجري تنفيذها ، بينما يقول مجلس مراجعي الحسابات إن الحالة ليست كذلك . ومع أن عدد المخالفات يمكن حقا أن يكون صغيرا ، إلا أنه ليس هناك وسيلة لمعرفة مدى انتشارها حتى نتاح نتائج مراجعة حسابات واسعة النطاق . ولا يستطيع وفده قبول فكرة أن النقص في الأموال أو القوى العاملة يحل الإدارة من تقديم تعليل كامل . ويبدو أن المسألة هي بالاحرى مسألة أولويات : ففي الحالة قيد النظر ، لا يجري تخصيص أموال كافية لوحدة البدلات والاستحقاقات بغية ضمان استخدام موارد المنظمة على النحو المناسب . وفيما يتعلق بمسألة استرداد ما لم يسترد من المبالغ الزائدة المسددة عن ضرائب الدخل ، المشار إليها في الفقرات من ٣٠ إلى ٣٢ من تقرير الأمين العام ، يود وفده معرفة مدى كفاءة النظام الحالي للتحقق من مبلغ الضرائب الفعلي المسدد ، وما إذا كان من الممكن وجود حالات غش أو تقديم كشوف ضرائب مزدوجة . وسأل عن عدد الموظفين الذين انتهت خدمتهم نتيجة لعملية استعراض كشوف ضرائب الدخل التي بدأت منذ حوالي سبع أو ثمان سنوات ، وعن مبلغ الأموال المستردة . وإذا تعذر تزويد اللجنة بهذه المعلومات فورا ، فإن وفده يود الحصول عليها كتابة في أقرب وقت ممكن .

٥٩ - السيد أور (كندا) : قال إن ما قمده وفده بعبارة "مراجعة الحسابات الوقائية" هو مراجعة حسابات داخلية تقيم نظم وممارسات المراقبة الداخلية بقصد تحديد المشاكل قبل فقدان السيطرة عليها ، بدلا من القيام بذلك ، وهي الممارسة المتبعة حاليا فيما يبدو ، بعد تحديد المشاكل من جانب الإدارة أو مراجعي الحسابات الخارجيين . ويرى وفده أن مراجعة الحسابات الداخلية ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من نظام المساءلة وليس ضربا من ضروب خدمات الخبراء الاستشاريين في مجال الإدارة .

٦٠ - السيد كُنْشَن (المملكة المتحدة) : قال إن وفده يود الحصول على مزيد من المعلومات عن التحقق من الإيضاحات المقدمة بشأن الإنفاق علاوة على المخصصات أو تبريرا لطلب اعتمادات إضافية . ويبدو من المنطقي توقع وجود رابطة بين موقع وحدات الأمانة العامة المفردة المناظرة لأبواب الميزانية ومدى التكاليف الزائدة عن الحد المقرر . وعلى سبيل المثال ، ينبغي أن تكون آثار التضخم وتقلبات العملة في جنيف وفيينا واحدة . ويبدو أن في التكاليف الزائدة عن الحد المقرر من عدم الاتساق أكثر مما تستطيع الأمانة العامة تعليله بالعوامل البسيطة . ولذلك يدعو وفده الأمانة العامة ومجلس مراجعي الحسابات إلى مواصلة إمعان النظر في مسألة التحقيق .

٦١ - ولدى وفده انطباع بأن الإيرادات الفعلية تزيد باطراد على تقديرات الميزانية . وهذا لا يهم كثيرا في الظروف التي يجري فيها إعداد تقديرات النفقات والإيرادات على نحو صارم ، وتمويلها تماما وفقا للنظام المالي ، وعدم خضوعها لمقترحات بتعليق النظام المالي ، بحيث يمكن إعادة الفوائض إلى الدول الأعضاء . ولكن في الظروف التي لا بد للأمم المتحدة من العمل في ظلها ، فإن الدول التي توفى بالتزاماتها تتعرض للخطر تقرير انصبتها بمعدل أعلى مما ينبغي لها سداده ، في حالة وجود نقص دائم لا تعليل له في تقدير الإيرادات في تقديرات الميزانية . وهو يرحب بأن تعلق الإدارة على هذه النقطة .

٦٢ - وأخيرا ، قال إن لديه سؤالا فيما يتعلق بزيادة الإيرادات على النفقات على النحو الوارد في البيان الخامس والعشرين من البيانات المالية ، المعنون "الحسابات الخاصة لتكاليف دعم البرنامج" . ونظرا لوجود قلق لأن تكاليف دعم البرنامج الواردة من التبرعات يقل معدلها فعلا إلى حد كبير عن كامل تكلفة دعم البرنامج المقدم إلى هذه الأنشطة الخارجة عن الميزانية ، يود وفده الحصول على تعليل لمبلغ الـ ٩,٨ مليون دولار المبين بوصفه صافي زيادة الإيرادات على النفقات في عام ١٩٩١ .

٦٣ - السيد المقطري (اليمن) : قال إنه عندما تطرح الوفود أسئلة فهي لا تقصد انتقاد الأمانة العامة بل مجرد التماس مزيد من المعلومات . وقد أشار المراقب المالي بالنيابة إلى الأمانة العامة تجد من الصعب رصد النفقات على أساس يومي . ويود وفده أن يعرف إلى أي مدى يتوقع أن تستمر المشكلة ، وما هي التدابير المتوخى اتخاذها لكفالة هذه المراقبة . وفيما يتعلق بتوظيف الخبراء والخبراء الاستشاريين ، سأل إلى أي مدى ستظل المنظمة تعتمد على خبرة خارجية . إن الأمم المتحدة تمر بأزمة مالية خطيرة ، والحد من هذا التوظيف ربما يساعد على تخفيف وطأتها . وسأل عن عدد

(السيد المقطري ، اليمن)

الخبراء والخبراء الاستشاريين المتعاقد معهم حاليا . وردا على الاسئلة المطروحة حول عدم وجود مناقشة ، فقد وردت إشارة إلى حالات يُعفى فيها الامين العام من هذا الشرط ، وعلى سبيل المثال ، اللوازم والمعدات الطبية . ويود وفده الحصول على بيان واضح للقواعد في هذا الصدد . وفيما يتعلق بإدارة الممتلكات ، يود وفده معرفة قيمة الممتلكات المستهلكة وغير المستهلكة التي هي في حوزة الأمم المتحدة .

٦٤ - السيد برمبيه (رئيس مجلس مراجعي الحسابات) : قال إن المجلس يرحب بدعم اللجنة المتواصل ويشعر بالتشجيع لردود الفعل الإيجابية من قبل الأعضاء إزاء عمل المجلس ولآرائهم واقتراحاتهم البناءة .

٦٥ - ومضى قائلا إنه سيرد أولا على الاسئلة التي أثيرت فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي . فقد أشار وفد الولايات المتحدة تساؤلات حول دفع مبلغ ٨٠ ٠٠٠ دولار لشخص لم يقدم أية خدمات ، مثل ما ورد وصف ذلك في الفقرة ١٧٣ من تقرير المجلس (A/47/5/Add.1) . وأكد أن المجلس اكتشف تلك الحالة الخاصة وحدها لا غير . وأشار ، في رده أيضا على وفد الولايات المتحدة ، إلى أن حالات الموظفين في جنيف الذين تلقوا مرتبات تتجاوز الرتبة الوظيفية المناسبة كانت الحالات الوحيدة التي اكتشفها المجلس في مراجعته للحسابات .

٦٦ - وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني لحالات الطوارئ في أفغانستان ، قال إن المجلس أخذ في الاعتبار نتائج مراجعة الحسابات التي قامت بها شعبة المراجعة الداخلية للحسابات . واستعرض الخطوات التي اتخذت لتنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات . وأوضح أن المجلس كان راضيا ، وقت القيام بعملية مراجعة الحسابات ، عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات شعبة المراجعة الداخلية للحسابات . وفيما يتعلق بالتبرعات العينية ، قال إنه لم يسترعى انتباه المجلس أي تحويل هام للإيرادات من البرامج ، ويعود ذلك جزئيا إلى عدم وجود نظام فعال لمراقبة المخزون وعدم وجود وثائق مستندية ، مثلما نوقش ذلك في الفقرة ١٠٠ من تقرير المجلس (A/47/5) .

٦٧ - ومضى قائلا إن المجلس يشاطر تماما الآراء التي أعرب عنها وفود الأرجنتين وأوكرانيا ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وزامبيا ، والسويد ، والصين ، والفلبين ،

## (السيد برمبيه)

— وكندا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة واليابان حول الحاجة الى ا  
إجراءات فعالة لتحسين إدارة الاموال الموكولة الى الامم المتحدة وذلك بت  
الاجراءات والنظم القائمة . وأضاف أن المجلس يشاطر بالخصوص مخاوف الوفود  
يتعلق بأوجه النقص الخطيرة التي عثر عليها في مجالات إدارة البرنامج واست  
الموارد من الموظفين ، ودفع علاوات الموظفين واستحقاقاتهم والمراجعة الدا  
لحسابات ، وإدارة عمليات عمليات الشراء والممتلكات .

٦٨ - واستدرك قائلاً إن المجلس لا يؤيد المقترح الذي تقدمت به الولايات الم  
واليابان بتأجيل الموافقة على تقريره عن حسابات الامم المتحدة لفترة الس  
١٩٩٠ - ١٩٩١ في انتظار انتهاء عملية مراجعة موسعة للحسابات لفترة السنتين  
وقال إن المجلس راضٍ عن مدى شمول عملية مراجعة الحسابات وقد أتاحت له فرصة ا  
الى جميع المعلومات والسجلات اللازمة لاتمام أعماله . ونتيجة لذلك ، تمكن من ت  
فكرة عن البيانات المالية للامم المتحدة . ويرى المجلس أنه لا توجد حاجة الى  
النظر في حسابات الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ حيث أنه يمكنه تغطية المجالات التي تشكل م  
محددا للقلق بالنسبة للجمعية العامة في برنامج مراجعة الحسابات للنصف الاول  
١٩٩٣ . وأوضح أنه يمكن تقديم تلك النتائج في تقرير خاص الى الجمعية العام  
دورتها الثامنة والاربعين ، على النحو المتوخى في الفقرة ٧ من قرار الجمعية  
١٨٣/٤٦ .

٦٩ - وأشار الى أن ممثل السويد ، متحدثاً بالنيابة عن بلدان الشمال الاورو  
شدد على أهمية الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٦ التي شجع فيها المجل  
الاضطلاع بمراجعاته للحسابات بصورة شاملة . وفي هذا الصدد ، قال إن المجلس ي  
يطمئن اللجنة على أنه بالإضافة الى الاضطلاع بمراجعة الحسابات المالية ، فقد  
ببحث شامل للسجلات والنظم للتأكد من أن أهداف التوفير والكفاءة والفعالية ر  
كما يجب في إنفاق الاموال . وقد وردت نتائج ذلك البحث في الجزء الثاني من ت  
المجلس عن مسائل الإدارة .

٧٠ - واسترسل قائلاً إن بلدان الشمال الاوروبي تعتقد أنه ينبغي أن تعتمد  
المتحدة ، أي المراجعون الخارجيون لمنظومة الامم المتحدة ، معايير مر  
الحسابات التي تعتمد عليها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحساب

(السيد برمبيه)

وأشار في هذا الصدد الى أنه يتعين على المجلس إجراء مراجعته للحسابات وفقا للمادة الثانية عشرة من النظام المالي للأمم المتحدة ومرفقه وللمعايير المشتركة لمراجعة الحسابات التي يعتمدها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو فريق المجلس عضو فيه . وأردف قائلا إن فريق المراجعين الخارجيين للحسابات ظل يواكب المبادئ التوجيهية الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن اللجنة الدولية لممارسات مراجعة الحسابات التابعة لاتحاد المحاسبين الدولي . علاوة على ذلك ، كلف الفريق ، في دورته العادية الثالثة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٩٢ فريقه التقني بإعادة النظر في معاييره المشتركة لمراجعة الحسابات لضمان أنها تتماشى تماما والمعايير التي اعتمدها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في مؤتمرها الذي عقد في واشنطن العاصمة في الأسبوع المبتدئ في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ .

٧١ - وواصل حديثه قائلا إن المجلس أحاط علما بالمخاوف التي عبّر عنها الوفد الكندي . وقال إنه يسره أن يبلغ أن لجنة التنسيق الإدارية اتخذت ، بناء على طلب فريق المراجعين الخارجيين للحسابات خطوات لوضع مجموعة من المعايير المحاسبية المشتركة ، تطبق على نطاق كامل منظومة الأمم المتحدة . وأوضح أن مشروعا لتلك المعايير قدم إلى الفريق لكي ينظر فيه في دورته المقبلة التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . ومن المتوقع أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين وثيقة ختامية بالنيابة عن لجنة التنسيق الإدارية .

٧٢ - وفي رده على المخاوف التي أعرب عنها عدد من الوفود ، قال إنه يود توضيح وجهة نظر المجلس فيما يتعلق بوحدة المراجعة الداخلية للحسابات داخل منظومة الأمم المتحدة . فمهمة وحدة المراجعة الداخلية للحسابات تتمثل في توفير تقييم مستقل من داخل المنظمة المعنية ، وهي تعمل بوصفها خدمة تقدم للإدارة بقياس وتقييم مدى فعالية نظم المراقبة الداخلية . وأردف قائلا إن من مسؤوليات الإدارة هي أن تدير : ويجب أن يتوفر للأمين العام ولكبار المسؤولين العاملين معه ، لكي يعملوا على نحو فعال ، خدمات وحدة قوية للمراجعة الداخلية للحسابات . ويرى المجلس أنه يحق لوحدة المراجعة الداخلية للحسابات أن تقدم التقارير إلى الإدارة بكل ثقة حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة . ومن غير المناسب أن تقدم التقارير عن المراجعة الداخلية للحسابات إلى مكاتب خارج إطار الإدارة . وأعرب عن

(السيد برمبيه)

شكر المجلس للدعم الذي قدمه العديد من الوفود لتوصياته بتعزيز مهمة المراجعة الداخلية للحسابات .

٧٣ - ومضى قائلا إن من بين مسؤوليات المراجعين الخارجيين للحسابات تقديم تقارير إلى الجمعية العامة عن عمليات المراقبة الداخلية ، بما في ذلك المراجعة الداخلية للحسابات . وسيواصل المجلس تقديم تقارير عن تنفيذ توصياته إلى أن تصبح لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات معايير مقبولة .

٧٤ - وواصل حديثه قائلا إن وفدان طلبا أن يوفر المجلس للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية النتائج الواردة في رسائله الإدارية . ورغم أن المجلس على استعداد للاشتغال لاي طلب من ذلك القبيل تقدمه الجمعية العامة ، فإنه يرى أن ذلك قد يعقد عمله ويؤخره . ويرى المجلس أن تلك الرسائل تشكل جزءا من حوار بين المجلس وكبار المسؤولين في الإدارة بهدف التثبت من حقائق ومساعدة المجلس في تكوين آرائه في مراجعة الحسابات . وليس للرسائل الإدارية أية قيمة عملية بالنسبة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لأنه لم تتأكد صحة محتوياتها . وأضاف أن تقارير المجلس إلى الجمعية العامة تمثل أوثق مصدر معلومات وتتضمن الآراء المدروسة للمجلس .

٧٥ - وفيما يتعلق بمقترح وفد اليابان بتعليق إجراء تقديم التقارير كل سنتين ، أشار إلى أن المسألة عولجت في الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٦ التي دعي فيها المجلس إلى أن يواصل الممارسة المتمثلة في إصدار تقرير خاص لمنظمات الأمم المتحدة التي تراجع حساباتها كل سنتين ، يتعلق بالسنة الأولى من كل فترة السنتين .

٧٦ - وأشار إلى أن ممثل المملكة المتحدة قال ، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ، إن الدول الإثنى عشرة مترحب بتقارير أقصر من المجلس لكي يتسنى إيلاء الاهتمام اللازم للمسائل المثارة . وقال إنه يود أن يطمئن اللجنة إلى أن المجلس سيتخذ التدابير المناسبة لتلخيص تقاريره إلى أقصى حد ممكن ، بدون التضحية بجوهر نتائج مراجعة الحسابات .

(السيد برمبيه)

٧٧ - ومضى قائلا إن المجلس يود أن يعرب عن تقديره للدعم المستمر الذي تقدمه اللجنة الخامسة ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وأعضاؤها . وسينظر المجلس بعناية في جميع المسائل الأخرى التي نوقشت في اللجنة الخامسة والرامية إلى تحسين المساءلة ، والتوفير ، والكفاءة والفعالية في العمليات الأخذة في الاتساع التي تقوم بها مؤسسات الأمم المتحدة .

٧٨ - الرئيس ، أبلغ اللجنة بأنه عٌين ، بموافقة المكتب ، السيد خورخي أوسيللا ، مقرر اللجنة ، لتنسيق المشاورات غير الرسمية حول البند ١٠٢ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥